

رسالة في تأكيد الأخذ بمذاهب الأئمة الأربعة

تأليف :

العلامة الشيخ محمد هاشم أشعري

عفا الله عنه و نفع بعلمه

الناشر :

مكتبة التراث الإسلامي

معهد تيوترنج جومبانج

تليفون : ٨٦٧١٥٩

رسالة في تأكد الأخذ بمذاهب الائمة الأربعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلم أن في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة مصلحة عظيمة ، و في الاعراض عنها كلها مفسدة كبيرة ، فمن نبين ذلك من وجوه .

أحدها أن الأمة اجتمعت على أن يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة ، فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة ، واتباع التابعين اعتمدوا على التابعين ، و هكذا في كل طبقة اعتمد العلماء على من قبلهم ، و العقل يدل على حسن ذلك ، لأن الشريعة لا تعرف إلا بالنقل و الاستنباط ، و النقل لا يستقيم إلا بان تأخذ كل طبقة عن قبلها بالاتصال ، و لا بد في الاستنباط أن يعرف مذاهب المتقدمين لئلا يخرج من أقوالهم فيحرق الأجماع ، و يبنى عليها و يستعين في ذلك بمن سبقه ، لأن جميع الصناعات كالصرف و النخو و الطب و الشعر و الحدادة و التجارة و الصياغة لم تيسر لاحد إلا بملازمة أهلها ، و غير ذلك غنادر بعيدة لم يقع و ان كان فحائزاً في العقل ، و اذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلا بد من ان تكون أقاويلهم التي يعتمد عليها مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة ، و ان تكون مخلدومة بان يبين الراجح من احتمالاتها ، و يخصص عمومها في بعض المواضع ، و يقيد قوله بغيره .

من أقوالهم فيحرق الأجماع ، و يبنى عليها و يستعين في ذلك بمن سبقه ، لأن جميع الصناعات كالصرف و النخو و الطب و الشعر و الحدادة و التجارة و الصياغة لم تيسر لاحد إلا بملازمة أهلها ، و غير ذلك غنادر بعيدة لم يقع و ان كان فحائزاً في العقل ، و اذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلا بد من ان تكون أقاويلهم التي يعتمد عليها مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة ، و ان تكون مخلدومة بان يبين الراجح من احتمالاتها ، و يخصص عمومها في بعض المواضع ، و يقيد قوله بغيره .

من أقوالهم فيحرق الأجماع ، و يبنى عليها و يستعين في ذلك بمن سبقه ، لأن جميع الصناعات كالصرف و النخو و الطب و الشعر و الحدادة و التجارة و الصياغة لم تيسر لاحد إلا بملازمة أهلها ، و غير ذلك غنادر بعيدة لم يقع و ان كان فحائزاً في العقل ، و اذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلا بد من ان تكون أقاويلهم التي يعتمد عليها مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة ، و ان تكون مخلدومة بان يبين الراجح من احتمالاتها ، و يخصص عمومها في بعض المواضع ، و يقيد قوله بغيره .

من أقوالهم فيحرق الأجماع ، و يبنى عليها و يستعين في ذلك بمن سبقه ، لأن جميع الصناعات كالصرف و النخو و الطب و الشعر و الحدادة و التجارة و الصياغة لم تيسر لاحد إلا بملازمة أهلها ، و غير ذلك غنادر بعيدة لم يقع و ان كان فحائزاً في العقل ، و اذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلا بد من ان تكون أقاويلهم التي يعتمد عليها مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة ، و ان تكون مخلدومة بان يبين الراجح من احتمالاتها ، و يخصص عمومها في بعض المواضع ، و يقيد قوله بغيره .

من أقوالهم فيحرق الأجماع ، و يبنى عليها و يستعين في ذلك بمن سبقه ، لأن جميع الصناعات كالصرف و النخو و الطب و الشعر و الحدادة و التجارة و الصياغة لم تيسر لاحد إلا بملازمة أهلها ، و غير ذلك غنادر بعيدة لم يقع و ان كان فحائزاً في العقل ، و اذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلا بد من ان تكون أقاويلهم التي يعتمد عليها مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة ، و ان تكون مخلدومة بان يبين الراجح من احتمالاتها ، و يخصص عمومها في بعض المواضع ، و يقيد قوله بغيره .

من أقوالهم فيحرق الأجماع ، و يبنى عليها و يستعين في ذلك بمن سبقه ، لأن جميع الصناعات كالصرف و النخو و الطب و الشعر و الحدادة و التجارة و الصياغة لم تيسر لاحد إلا بملازمة أهلها ، و غير ذلك غنادر بعيدة لم يقع و ان كان فحائزاً في العقل ، و اذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلا بد من ان تكون أقاويلهم التي يعتمد عليها مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة ، و ان تكون مخلدومة بان يبين الراجح من احتمالاتها ، و يخصص عمومها في بعض المواضع ، و يقيد قوله بغيره .

من أقوالهم فيحرق الأجماع ، و يبنى عليها و يستعين في ذلك بمن سبقه ، لأن جميع الصناعات كالصرف و النخو و الطب و الشعر و الحدادة و التجارة و الصياغة لم تيسر لاحد إلا بملازمة أهلها ، و غير ذلك غنادر بعيدة لم يقع و ان كان فحائزاً في العقل ، و اذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلا بد من ان تكون أقاويلهم التي يعتمد عليها مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة ، و ان تكون مخلدومة بان يبين الراجح من احتمالاتها ، و يخصص عمومها في بعض المواضع ، و يقيد قوله بغيره .

مطلقها في بعض المواضع ، و يجمع المختلف فيها ، و بين علل أحكامها
، و إلا لم تصح الاعتماد عليها ، و ليس مذهب في هذه الأزمنة المتأخرة
بِهذه الصفة إلا هذه المذاهب الأربعة ، اللهم إلا مذهب الإمامية و الزيدية
، و هم أهل البدعة لا يجوز الاعتماد على أقوالهم .

و ثانياً قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : اتبعوا السواد
الأعظم ، و لما اندرست المذاهب الحقة إلا هذه الأربعة كان أتباعها اتباعاً
للسواد الأعظم ، و الخروج عنها خروجاً من السواد الأعظم .

و ثالثها أن الزمان لما طال و بعد العهد و ضيقت الأمانة ، لم يجوز أن
يعتمد على أقوال علماء السوء من القضاة الجورة و المفتين التابعين
لا هواءهم ، حتى ينسبوا ما يقولون الى بعض من اشتهر من السلف
بالصدق و الديانة و الأمانة إما صريحاً أو دلالة و حفظ قوله في ذلك ، و
لا على قول من لا ندري هل جمع شروط الاجتهاد أو لا .

فاذا رأينا العلماء المحققين في مذاهب السلف عسى أن يصدقوا في
تخرجاتهم على أقوالهم و استنباطهم من الكتاب و السنة ، و أما إذا لم نر
منهم ذلك فهيات ، و هذا المعنى الذي أشار اليه عمر بن الخطاب رضي

الله عنه حيث قال : يهدم الإسلام جدال المنافق بالكتاب ، و ابن مسعود
رضي الله عنه حيث قال : من كان متبعاً فليتبغ من مضى نبيوت من
فما ذهب اليه ابن حزم حيث قال : التقليد حرام الى آخره ، أما يتم

فيمن له ضرب من الاجتهاد و لو في مسألة واحدة ، و فيمن يظهر عليه
ظهوراً بيناً أن النبي صلى الله عليه و سلم أمر بكذا أو نهى عن كذا ، و
أنه ليس بمنسوخ ، أما بان يتبع الأحاديث و أقوال المخالف و الموافق في

بوراهاک

الأربعة ، فان ائمتها بذلوا أنفسهم في تحرير الاقوال و بيان ما ثبت عن
عامة اهل البيت من اهل البيت

قائله و ما لم يثبت ، فامین أهلها من كل تغيير و تحريف ، و علموا
الصحيح من الضعيف ، و لذا قال غير واحد في الامام زيد بن علي رحمه

الله : إنه امام جليل القدر عالی الذكر ، و انما ارتفعت الثقة بمذهبه لعدم
اعتناء اصحابه بالاسانيد ، فالكذاهب الأربعة هي المشهورة الآن المتبعة ، و

قد صار امام كل منهم لطائفة من طوائف الاسلام عريفاً بحيث لا يحتاج
السائل عن ذلك تعريفاً.

و الله أعلم .